منتدى الاعلام والبحوث الاقتصادية
Media and Economic Research Forum

(نشرة اقتصادية دورية)

(16 فبراير 2025 / العدد 155)

تصدر عن منتدى الإعلام والبحوث الاقتصادية

موجز الأخبار

العملة فقدت 700% من قيمتها

قال وزير التخطيط والتعاون الدولي والقائم بأعمال وزير الاتصالات اليمني، واعد باذيب، إن الحكومة بحاجة إلى 4 مليارات دولار لتعويض خسائر العملة الوطنية، التي فقدت 700% من قيمتها بسبب الحرب التي أشعلتها ميليشيا الحوثي المدعومة من إيران.

البنك المركزي في عدن يُغلق محلات الصرافة

أصدر البنك المركزي في عدن توجيهات بإغلاق جميع محلات الصرافة في عدن ومأرب وباقي المحافظات الواقعة تحت سيطرة الحكومة الشرعية بسبب تدهور قيمة العملة المحلية.

الحكومة مسؤولة عن انهيار العملة

استنكر البنك المركزي عدم تعامل الحكومة مع الموارد المتاحة بالشكل الصحيح. في الوقت نفسه، استمرت الاحتجاجات الشعبية بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة.

رفع أسعار البنزين في عدن

رفعت شركة النفط في عدن سعر دبة البنزين (20 لترًا) إلى 31.800 ريال في خطوة جديدة زادت من الأعباء الاقتصادية على المواطنين في العاصمة المؤقتة.

تأثير تصنيف FTO على الصراع في اليمن

توقع تقرير أمريكي أن يؤثر تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية (FTO) على الوضع المالي للحوثيين ويزيد الضغط على المناطق الخاضعة لسيطرتهم، مما قد يفاقم معاناة المدنيين في اليمن ويزيد من تعقيد تنفيذ اتفاقات السلام.

استقرار إمدادات الغاز في عدن ولحج وتعز

أكدت الشركة اليمنية للغاز المسال استقرار عملية تموين الغاز في عدن ولحج وتعز رغم التحديات الناجمة عن الأنشطة المسلحة في محافظة أبين، مشيرة إلى أنها خصصت مخزونًا لمواجهة أي عراقيل مستقبلية.

عودة التيار الكهربائي إلى عدن بعد انقطاع دام ثلاثة أيام

عاد التيار الكهربائي تدريجيًا إلى عدن بعد انقطاع كامل لمدة ثلاثة أيام، رغم وصول كميات من النفط الخام من مارب شهدت الكهرباء تحسنا جزئيا غير أنها لاتزال تشهد انقطاعات طويلة مما أثار احتجاجات واسعة بسبب تأثير الانقطاع على الحياة اليومية، مع تحذيرات من انقطاع آخر إذا لم يتم تزويد المدينة بالوقود بشكل مستمر.

احتجاز شاحنات محروقات على مداخل شبوة

تستمر أزمة احتجاز شاحنات نقل المحروقات على مداخل محافظة شبوة، مما يعرقل وصول شحنات الديزل إلى المحافظات المجاورة ويزيد من معاناة السكان في تلك المناطق.

اتفاقية تمويلية بين اليمن والكويت

وقعت اليمن والصندوق الكويتي للتنمية اتفاقية لاستئناف المشاريع التنموية وتخفيف أعباء المديونية المستحقة على اليمن، وذلك في إطار تعزيز العلاقات بين البلدين ودعم جهود الحكومة اليمنية في مواجهة التحديات الاقتصادية.

توقعات التضخم في اليمن لعام 2025

توقع صندوق النقد الدولي أن يرتفع معدل التضخم في اليمن إلى 20.7% في عام 2025، نتيجة لاستمرار تدهور الوضع الاقتصادي في ظل الحرب المستمرة.

اليمن من بين أكثر الدول فسادًا في العالم

كشف مؤشر مدركات الفساد لعام 2024 أن اليمن تعتبر من بين الدول الأكثر فسادًا في العالم، حيث حصلت على درجة 13 من 100، مما يسلط الضوء على التحديات الكبيرة التي تواجه البلاد في مجال مكافحة الفساد.

تحليلات

انعكاسات بيان البنك المركزي على سوق الصرافة واتجاهات العملة

أولًا: تأثير البيان على ثقة القطاع المصرفي في البنك المركزي

- جاء بيان البنك المركزي اليمني في عدن في وقت حساس يعاني فيه القطاع المصرفي من أزمات متراكمة، أبرزها تراجع الثقة بالمؤسسات النقدية الرسمية وغياب السياسات الاقتصادية الواضحة. البيان حمل في طياته اعترافًا صريحًا بوجود اختلالات في التنسيق بين البنك المركزي والجهات الحكومية، وهو ما يعزز الشكوك حول مدى قدرة البنك على تنفيذ سياساته النقدية بفعالية.

- إعلان البنك عن عجز الحكومة عن الاستفادة من الموارد المتاحة يزيد من مخاوف البنوك المحلية، التي تعتمد على توجيهات البنك المركزي في تحديد استراتيجياتها المالية. كما أن دعوة البنك إلى إعادة توجيه الإيرادات إلى حسابات الدولة في البنك المركزي تؤكد حجم الفجوة بين السياسات المالية والنقدية، مما قد يؤدي إلى فقدان المزيد من الثقة لدى المؤسسات المصرفية.

- في ظل هذه المعطيات، قد تتجه بعض البنوك إلى تقليل اعتمادها على البنك المركزي في العمليات المالية الرئيسية، ما لم يتم اتخاذ خطوات حاسمة لاستعادة الاستقرار المالي. من المتوقع أيضًا أن ترتفع معدلات الاحتفاظ بالنقد الأجنبي في البنوك الخاصة وشركات الصرافة بدلًا من إيداعه في البنك المركزي، خشية تعرضه لقيود مفاجئة أو قرارات غير متوقعة.

ثانيًا: انعكاس البيان على سوق الصرافة

- إحدى الخطوات الأبرز التي أعلن عنها البنك المركزي هي إغلاق جميع محلات الصرافة حتى إشعار آخر، وهو إجراء يشير إلى حجم الأزمة التي تواجه سوق العملات في اليمن. هذه الخطوة ستؤدي إلى عدة نتائج على المدى القريب والمتوسط:

تفاقم السوق السوداء: مع إيقاف عمل الصرافين المرخصين، من المرجح أن تتجه التعاملات النقدية نحو السوق السوداء، مما يعزز المضاربات العشوائية على أسعار العملات ويزيد من صعوبة السيطرة على السوق.

نقص في المعروض النقدي من العملات الأجنبية: سيؤدي الإغلاق إلى تقلص حجم السيولة النقدية المتاحة من العملات الأجنبية، كون شركات الصرافة تحتفظ بالجزء الأكبر من النقد الأجنبي مما قد يدفع التجار ورجال الأعمال إلى البحث عن بدائل أخرى مثل التحويلات غير الرسمية.

ارتفاع تكاليف التحويلات المالية: عادةً ما يعتمد المواطنون في اليمن بشكل كبير على الحوالات الخارجية، سواء من المغتربين أو من شركات التجارة الدولية. ومع إغلاق الصرافين، قد ترتفع رسوم التحويلات نتيجة انخفاض المنافسة بين شركات الصرافة، وعجز البنوك عن الوفاء بالتزامات التحويلات الخارجية.

- هذه التداعيات قد تُسرّع من تفاقم الأزمة النقدية ما لم ينجح البنك المركزي في تنفيذ آليات بديلة، مثل ضبط السوق من خلال تفعيل آليات جديدة لتداول العملة بشكل رسمي.

ثالثًا: الاتجاهات المحتملة لقيمة العملة اليمنية

- حاليًا، تمر العملة اليمنية بحالة تذبذب غير مسبوقة، حيث تجاوز سعر الدولار حاجز 2250 ريالًا يمنيًا، وهو مستوى قياسي يعكس الضغوط الاقتصادية الكبيرة التي تواجهها البلاد. بعد البيان الأخير، يمكن تحديد ثلاثة سيناريوهات رئيسية لمستقبل الريال اليمني:

السيناريو السلبي (استمرار التدهور)

- في حال عدم وجود تدخل فعّال من الحكومة والبنك المركزي، واستمرار المضاربات في السوق السوداء، فإن الريال اليمني مرشح لمزيد من الانهيار، وقد يصل إلى مستويات غير مسبوقة تتجاوز 2500 ريال للدولار الواحد خلال الأشهر المقبلة.
استمرار الضغوط السياسية والهجمات الحوثية على البنية التحتية الاقتصادية قد تزيد من ضعف العملة.

السيناريو الحيادي (استقرار هش)

- إذا تمكن البنك المركزي من تنفيذ إجراءات صارمة للحد من المضاربة، مثل إطلاق آليات رقابية جديدة وتحسين تدفق الإيرادات الحكومية، فقد نشهد استقرارًا مؤقتًا للعملة عند المستويات الحالية (3200 - 2400 ريال للدولار).
هذا السيناريو يعتمد أيضًا على استمرار التدفقات النقدية الخارجية، خاصة من التحويلات المالية.

السيناريو الإيجابي (تحسن تدريجي)

- في حالة نجاح البنك المركزي في استعادة السيطرة على السوق المصرفية، وتفعيل آليات دعم مباشرة للريال مثل ضخ العملة الصعبة أو توجيه الإيرادات الحكومية إلى الحسابات الرسمية، قد يشهد الريال تحسنًا تدريجيًا ليعود إلى مستويات أقل من 2000 ريال للدولار الواحد.
هذا السيناريو يتطلب دعمًا خارجيًا، سواء من المانحين الدوليين أو من تحسن الوضع السياسي والأمني.

هل يستطيع البنك المركزي استعادة السيطرة؟

- بيان البنك المركزي اليمني في عدن يثير تساؤلات حول قدرة البنك على تنفيذ قرارات فعالة تعيد الثقة للقطاع المصرفي وتحد من انهيار العملة، في ظل التحديات القائمة، يبدو أن الحلول المؤقتة مثل إغلاق الصرافات قد لا تكون كافية، بل قد تؤدي إلى تعقيد الأزمة أكثر.

- المخرج الوحيد يتمثل في تفعيل تنسيق فعّال بين البنك المركزي والحكومة والقطاع المصرفي، مع اتخاذ خطوات أكثر جرأة مثل تشكيل حكومة طوارئ اقتصادية وتحصيل كافة الإيرادات وتوريدها إلى الحسابات الخاصة بها في البنك المركزي الرئيسي واستقطاب دعم خارجي، تعزيز الشفافية في الإيرادات، وتشديد الرقابة على سوق الصرافة. بدون هذه التدابير، سيظل الريال اليمني في حالة تراجع مستمر، مما يزيد من الضغوط على المواطنين والاقتصاد الوطني ككل.

تأثير تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية (FTO) على الأوضاع المعيشية والقطاع الخاص في اليمن

أولًا: التأثيرات المحتملة على الأوضاع المعيشية والإنسانية

- يأتي تصنيف الولايات المتحدة للحوثيين كـ "منظمة إرهابية أجنبية (FTO)" في وقت يواجه فيه اليمن أزمة إنسانية معقدة، ما يثير تساؤلات حول تداعياته على حياة المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعة.

ارتفاع تكاليف المعيشة

— من المتوقع أن يؤدي هذا التصنيف إلى زيادة القيود على التحويلات المالية والتجارة، مما سيؤثر سلبًا على تدفق السلع الأساسية مثل الغذاء والدواء والوقود إلى المناطق الخاضعة للحوثيين.

— أي عرقلة للإمدادات ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار، مما يزيد من معاناة المواطنين الذين يعتمدون على الواردات بشكل أساسي.

تفاقم الأزمة الإنسانية

- تعتمد المنظمات الإنسانية على القنوات المصرفية والتجارية لتوفير المساعدات، لكن تصنيف الحوثيين كـ FTO قد يجعل التحويلات المالية أكثر تعقيدًا بسبب الخوف من العقوبات الأمريكية.

- هذا قد يؤخر وصول المساعدات أو يجبر بعض المنظمات على تعليق أنشطتها، مما يفاقم أزمة الأمن الغذائي والصحي في المناطق المتضررة.

زيادة الضغوط على الريال اليمني

- قد يؤثر التصنيف على التدفقات المالية القادمة من الخارج، خاصة التحويلات المالية التي يعتمد عليها ملايين اليمنيين.

- أي اضطراب في تدفقات النقد الأجنبي سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على الدولار في السوق السوداء، مما يزيد من انهيار العملة المحلية ويفاقم الأوضاع الاقتصادية، خاصة إذا ما استمر طلب التجار في مناطق الحوثي يتم تلبيته من خلال المضاربة في مناطق الحكومة الشرعية.

ثانيًا: التأثيرات على القطاع الخاص اليمني

القطاع الخاص، وخصوصًا التجاري والمصرفي، سيكون من أكثر المتأثرين بهذا التصنيف، إذ ستواجه الشركات والبنوك تحديات متزايدة في التعاملات المالية والاستيراد.

صعوبات في المعاملات المالية والتحويلات الدولية

- المؤسسات المالية قد تصبح أكثر حذرًا أو حتى تمتنع عن التعامل مع الشركات المرتبطة بالمناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، خوفًا من الوقوع تحت طائلة العقوبات.
- التحويلات البنكية الدولية إلى اليمن قد تتباطأ بشكل أكبر، ما قد يعطل عمليات التمويل والاستيراد، مما يؤثر على حركة التجارة في جميع أنحاء البلاد خاصة إذا ما تم النظر أن الشركات التي تلبي حاجة البلاد من السلع تقع مراكزها الرئيسية ومخازنها في مناطق الحوثي.

اضطرابات في عمليات الاستيراد والتصدير

- البنوك والمستوردون سيجدون صعوبة في فتح اعتمادات مستندية أو تنفيذ عمليات استيراد السلع الحيوية بسبب المخاوف من العقوبات الأمريكية.
- الشركات الأجنبية قد تصبح أكثر تحفظًا في التعامل مع الموردين في اليمن، مما قد يعرقل سلاسل الإمداد ويدفع بعض الشركات اليمنية نحو الاعتماد على السوق السوداء، ما يرفع التكلفة النهائية على المستهلك.

زيادة المخاطر المالية

- بعض الشركات اليمنية قد تواجه إغلاقات أو تقلص أعمالها بسبب نقص السيولة المالية أو صعوبة إجراء تعاملات تجارية.

ثالثًا: ما الذي ينبغي للقطاع الخاص القيام به لتفادي مخاطر التصنيف؟

- لمواجهة تداعيات هذا التصنيف، يجب على القطاع المصرفي والتجاري اتخاذ عدة خطوات وقائية للحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي قدر الإمكان.

تعزيز الامتثال للمعايير الدولية

- يجب على البنوك وشركات الصرافة تعزيز أنظمة الامتثال المالي والشفافية لتجنب أي شبهات تتعلق بتمويل الكيانات المدرجة على قوائم العقوبات.
- تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الخارجية لضمان استمرار تدفق التحويلات والاستيراد القانوني.

تنويع الشركاء التجاريين والمصرفيين

- بدلاً من الاعتماد على عدد محدود من القنوات المالية، يجب على الشركات والبنوك تنويع تعاملاتها المصرفية والتجارية عبر شبكات دولية متعددة لتقليل المخاطر.
- البحث عن بدائل قانونية للتحويلات المالية، مثل استخدام أنظمة دفع معتمدة من الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية.

تعزيز الشفافية في العمليات التجارية

- تجار الاستيراد والتصدير بحاجة إلى تحسين الشفافية في توثيق عملياتهم، لضمان استمرار علاقاتهم التجارية مع الشركات والموردين الدوليين.
- الامتناع عن التعامل مع أي جهات مشبوهة قد تعرض أعمالهم للمخاطر القانونية.

التفاوض مع الجهات الحكومية والدولية

- يجب أن يكون هناك تنسيق بين القطاع الخاص والجهات الحكومية لتوضيح التأثيرات السلبية لهذا التصنيف ومحاولة إيجاد حلول تقلل من العقبات التجارية والمالية.
- التواصل مع الهيئات الدولية لحماية التدفقات المالية الخاصة بالمساعدات الإنسانية والتجارة المشروعة.

الاعتماد على الحلول المالية البديلة

- في حال تعقدت العمليات المصرفية التقليدية، يمكن اللجوء إلى استخدام العملات الرقمية المشفرة، أو حلول الدفع البديلة التي لا تتأثر مباشرة بالقيود المصرفية الدولية.

تداعيات اقتصادية خطيرة على المدى القريب والمتوسط

أولًا: تأثير ارتفاع التضخم على الاقتصاد اليمني في 2025

- توقع صندوق النقد الدولي أن يرتفع معدل التضخم في اليمن إلى 20.7% خلال عام 2025، مما يعكس استمرار الانهيار الاقتصادي وتفاقم الأزمة المعيشية. التضخم بهذا المستوى يعكس زيادة سريعة في أسعار السلع والخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للمواطنين وتدهور معيشتهم. ويمكن تحديد تداعيات هذا الارتفاع في التضخم عبر عدة محاور:

تآكل القدرة الشرائية للمواطنين

- مع استمرار ارتفاع الأسعار، وانخفاض قيمة الريال اليمني، مما يجعل السلع الأساسية مثل الغذاء والدواء والوقود أقل قدرة على الوصول إلى الفئات الضعيفة، خاصة في ظل انخفاض الرواتب وعدم وجود دعم حكومي فعال.
- الأسر ذات الدخل الثابت ستواجه صعوبة متزايدة في تلبية احتياجاتها الأساسية، مما يرفع مستويات الفقر وسوء التغذية في البلاد.

زيادة الفقر والبطالة

- التضخم المرتفع عادة ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، مما يجبر بعض الشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة على تقليل العمالة أو إغلاق أنشطتها، مما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة.
- تفشي البطالة مع ارتفاع الأسعار سيؤدي إلى توسع الاقتصاد غير الرسمي

اضطراب سوق الصرف الأجنبي

- مع ارتفاع التضخم، سيزداد الضغط على سعر الريال اليمني مقابل الدولار، حيث سيبحث الأفراد والشركات عن العملات الأجنبية للحفاظ على قيمة أموالهم.
- هذا الوضع قد يؤدي إلى تسارع وتيرة انخفاض قيمة العملة الوطنية، مما يرفع تكلفة الواردات ويؤدي إلى موجة جديدة من التضخم، في دائرة تضخمية يصعب كبحها.

ضعف فعالية السياسات النقدية للبنك المركزي

- في ظل غياب موارد مالية حقيقية، وانقسام السياسات النقدية بين عدن وصنعاء، يظل تدخل البنك المركزي في ضبط التضخم ضعيفًا أو غير فعال.
- أي محاولات لضخ السيولة في السوق قد تؤدي إلى مزيد من فقدان الثقة في العملة المحلية، بينما فرض قيود على الأسعار أو سوق الصرف قد يدفع الاقتصاد إلى مزيد من التداول غير الرسمي والمضاربة.

ثانيًا: تفشي الفساد وأثره على الاقتصاد اليمني

- حصول اليمن على درجة 13 من 100 في مؤشر مدركات الفساد لعام 2024 ، يجعله من بين أكثر الدول فسادًا في العالم، مما يعكس ضعف مؤسسات الدولة وغياب الشفافية والمساءلة. الفساد بهذا المستوى يؤدي إلى تفكيك الاقتصاد وإضعاف ثقة المستثمرين والمجتمع الدولي في أي جهود للإصلاح، مما يجعل التعافي الاقتصادي أكثر صعوبة. أبرز تداعيات تفشي الفساد تشمل:

إهدار الموارد العامة وانعدام الاستثمار في البنية التحتية

- مع تزايد الفساد، يتم نهب الموارد العامة وعرقلة تنفيذ المشاريع التنموية، مما يجعل الدولة غير قادرة على تقديم الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والكهرباء.
- ضعف البنية التحتية وغياب المشاريع الاستثمارية يعني تدهور الإنتاجية الاقتصادية وزيادة اعتماد اليمن على الواردات، مما يعزز العجز التجاري ويضغط على سعر الصرف.

هروب رؤوس الأموال والاستثمارات

- تفشي الفساد يجعل البيئة الاستثمارية غير آمنة، مما يدفع المستثمرين المحليين والدوليين إلى تجنب السوق اليمني.
- حتى أصحاب المشاريع المحلية قد يلجؤون إلى تحويل أموالهم إلى الخارج أو الاستثمار في أنشطة غير رسمية، مما يحد من قدرة الاقتصاد على النمو المستدام.

ارتفاع التكاليف التشغيلية للقطاع الخاص

- نتيجة الفساد، تصبح الرشاوى والعمولات غير الرسمية جزءًا من العمليات التجارية، مما يرفع التكلفة التشغيلية على الشركات.
- هذا الوضع يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات، حيث تنعكس هذه التكاليف الإضافية على المستهلك النهائي، مما يزيد من التضخم والمعاناة المعيشية.

تفاقم انعدام العدالة الاجتماعية وتنامي الاقتصاد غير الرسمي

- بسبب الفساد، يسيطر عدد محدود من الأفراد على الموارد والفرص، مما يعمق الفجوة بين الأغنياء والفقراء.
- المواطنون الذين لا يستطيعون دفع الرشاوى أو التعامل مع الجهات الفاسدة يجدون صعوبة في الوصول إلى الخدمات أو فرص العمل، مما يدفعهم إلى أنشطة غير قانونية مثل السوق السوداء والتهريب.

ثالثًا: التداعيات الاقتصادية على المدى القريب والمتوسط

- يمكن تقسيم تأثيرات التضخم والفساد إلى مرحلتين أساسيتين:

على المدى القريب (2025 - 2026):

- استمرار تدهور قيمة الريال اليمني بسبب التضخم المرتفع.
- زيادة الفقر وسوء التغذية نتيجة ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية.
- تفاقم أزمة الثقة في النظام المصرفي، مما قد يدفع المزيد من التعاملات إلى السوق السوداء.
- استمرار عجز الحكومة عن توفير الخدمات الأساسية، مما يزيد من حالة السخط الشعبي وعدم الاستقرار الاجتماعي.

على المدى المتوسط (2026 -2030):

- هروب رؤوس الأموال المحلية، مما يضعف فرص التعافي الاقتصادي.
- تراجع دور القطاع الرسمي لصالح الاقتصاد غير المنظم، مما يجعل أي جهود إصلاحية أكثر صعوبة.
- انخفاض مستويات التعليم والصحة والبنية التحتية بسبب ضعف الإنفاق الحكومي وغياب الرقابة على الفساد.
- قد تؤدي الضغوط الاقتصادية إلى مزيد من الاضطرابات الاجتماعية أو التحولات السياسية، حيث يزيد اليأس من إمكانية الإصلاح الاقتصادي.

رابعًا: كيف يمكن مواجهة هذه التحديات؟

- لمواجهة هذه الأزمة الاقتصادية، يجب اتخاذ عدة تدابير حاسمة تشمل:

تحسين الحوكمة ومكافحة الفساد

- تعزيز دور الهيئات الرقابية لمتابعة الإنفاق الحكومي ومحاسبة الفاسدين.
- تطبيق إصلاحات في القطاعات الحكومية الحيوية مثل الضرائب والجمارك والمناقصات العامة، لمنع تهريب الأموال والاستفادة منها في تحسين الخدمات.

إجراءات نقدية لمواجهة التضخم

- تبني سياسات نقدية أكثر انضباطًا، وضبط المضاربات في سوق الصرف.
- فرض قيود على الإنفاق الحكومي غير الضروري، والحد من طباعة العملة بدون غطاء نقدي.

تحفيز الإنتاج المحلي

- تحسين بيئة الأعمال لتعزيز الإنتاج المحلي لتقليل الاعتماد على الواردات.

تعزيز دور المجتمع الدولي

- مطالبة المجتمع الدولي بتقديم الدعم لليمن ليس فقط على شكل مساعدات إنسانية، بل أيضًا عبر إجراءات لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في المساعدات المالية.
- الضغط على الأطراف المتحاربة لإيجاد حلول سياسية تسهم في استقرار الاقتصاد وتحقيق إصلاحات حقيقية.

توصيات لمواجهة التحديات الاقتصادية والمالية في اليمن

- في ظل الأزمات الاقتصادية المتفاقمة، ووفقًا للتحليلات المتعلقة ببيان البنك المركزي، وتأثير تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية، والتضخم والفساد، يجب على الحكومة والبنك المركزي والقطاع الخاص اتخاذ خطوات استراتيجية عاجلة للحد من المخاطر الاقتصادية وتحقيق استقرار نسبي. فيما يلي التوصيات لكل طرف:

أولًا: توصيات للحكومة اليمنية

تعزيز الحوكمة والشفافية

- إلزام المسؤولين الحكوميين بإعلان الذمة المالية.
- ربط جميع الإيرادات الحكومية بحساب موحد في البنك المركزي ومنع أي حسابات موازية.
- فرض رقابة فعالة على المناقصات والعقود الحكومية لضمان عدم تسريب الأموال من خلال الفساد.

إدارة فعالة للموارد الاقتصادية

- تفعيل عمليات إصلاح قطاع النفط والغاز
- إنشاء مصافي مصغرة لتكرير النفط المحلي وتغطية الطلب عليه في الداخل مما سيقلل من عجز ميزان المدفوعات.
- تقليل الاعتماد على طباعة النقود لسد العجز، والبحث عن طرق تمويل بديلة مثل القروض الميسرة والمساعدات الدولية المشروطة بالإصلاحات الاقتصادية.
- تحسين تحصيل الإيرادات من الجمارك والضرائب، وإغلاق المنافذ غير الرسمية التي تستنزف الاقتصاد الوطني.

إصلاحات في السياسات المالية والنقدية

- وضع خطة استقرار اقتصادي طويلة الأجل تهدف إلى تقليل التضخم واستعادة الثقة في العملة الوطنية.
- تسريع عملية إصلاح البنك المركزي وضمان استقلاليته.

تعزيز التعاون الدولي والدبلوماسية الاقتصادية

- السعي للحصول على دعم مالي دولي مشروط بالإصلاحات من خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- التفاوض مع المانحين الدوليين والمؤسسات الإنسانية لضمان استمرار المساعدات وتنفيذها عبر الحكومة الشرعية والمنظمات المحلية المرتبطة بها، رغم التحديات المرتبطة بتصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية.

ثانيًا: توصيات للبنك المركزي اليمني

استعادة السيطرة على سوق الصرف

- إعادة تنظيم قطاع الصرافة وإلزام جميع شركات الصرافة بالتسجيل الرسمي والامتثال للقوانين المصرفية.
- وقف تسرب العملات الأجنبية إلى السوق السوداء.
- تفعيل آلية تدخل نقدي أكثر فاعلية لضبط انهيار أسعار الصرف، مثل طرح مزادات شفافة لبيع العملات الصعبة للبنوك التجارية.
- تفعيل التعميمات الصادرة عن البنك المركزي والخاصة بتنظيم عمل شركات الصرافة والاحتفاظ بأرصدتها لدى القطاع المصرفي

تحسين السياسات النقدية لمواجهة التضخم

- رفع أسعار الفائدة على الريال اليمني لجذب الودائع المحلية وتقليل المضاربة في الدولار.
- إطلاق برامج تسهيلات مالية لدعم القطاعات الإنتاجية، ما يساهم في خلق وظائف وتحفيز النمو الاقتصادي.
- تفعيل آلية رقابة صارمة على طباعة النقود، بحيث يتم إصدار النقد الجديد فقط وفقًا لاحتياطات نقدية حقيقية.

إعادة بناء الثقة في الجهاز المصرفي

- تشجيع المغتربين على استخدام القنوات الرسمية للتحويلات
- تسهيل عمليات الاستيراد الأساسية عبر تقديم ضمانات مالية للتجار لاستيراد السلع الأساسية دون الحاجة للجوء إلى السوق السوداء.

التواصل الفعّال مع القطاع الخاص والمجتمع الدولي

- تشكيل لجنة مشتركة بين البنك المركزي والقطاع الخاص لتنسيق القرارات الاقتصادية وتجنب صدمات السوق.
- طلب الدعم الفني من المؤسسات المالية الدولية لتحسين أنظمة المدفوعات والتحويلات المصرفية.

ثالثًا: توصيات للقطاع الخاص اليمني

التكيف مع القيود المالية الجديدة

- تنويع القنوات المالية وتجنب الاعتماد على أنظمة دفع غير رسمية قد تتعرض للعقوبات.
- استخدام حلول مالية مبتكرة مثل العملات الرقمية المرخصة عالميًا أو أنظمة المدفوعات البديلة لتجاوز القيود المفروضة على التحويلات المالية.
- التعاون مع المنظمات الدولية والشركات الأجنبية لضمان استمرار تدفق السلع الأساسية عبر قنوات قانونية.

تعزيز الامتثال المالي لتجنب العقوبات

- الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لضمان استمرارية المعاملات المالية.
- اعتماد أنظمة محاسبة وإفصاح مالي شفافة تجنب الشركات أي شبهات قانونية قد تعرقل أنشطتها التجارية.
- تشكيل تحالفات تجارية مع شركات أجنبية معتمدة لضمان استمرار التدفقات التجارية رغم تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية.

الضغط من أجل تحسين البيئة الاقتصادية

- التواصل مع الحكومة والبنك المركزي للمطالبة بسياسات أكثر استقرارًا تضمن حماية القطاع الخاص من التقلبات المفاجئة.
- دعم إصلاحات مكافحة الفساد من خلال تبني الشفافية في المعاملات التجارية والإبلاغ عن أي ممارسات فساد تضر بالمنافسة العادلة.

استثمار الموارد المحلية لتعزيز الاقتصاد الداخلي

- زيادة الاعتماد على الصناعات المحلية بدلاً من الاستيراد، مما يقلل من الحاجة للعملات الأجنبية ويخلق فرص عمل جديدة.
- تطوير شراكات مع القطاع الزراعي والصناعي لتوفير بدائل محلية للسلع المستوردة.
- دعم مشاريع ريادة الأعمال وتشجيع الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة لتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني.